NPT/CONF.2020/PC.I/WP.26

27 April 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى
فيينا، ٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

تشجيع استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية

ورقة عمل مشتركة مقدمة من أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (أستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وبولندا، وتركيا، وشيلي، والفلبين، وكندا، والمكسيك، ونيجيريا، وهولندا، واليابان)

تبرز ورقة العمل المشتركة هذه الخطوات التي يمكن أن تتخذها جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن ركيزة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بما يفضي إلى تعزيز تنفيذ المعاهدة والمساهمة في تدعيم ركائزها المتعاضدة الثلاث.

لمحة عامة

١ - تنص المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنه لا يوجد في الاتفاقية ما يمكن تفسيره بما يفيد الإخلال بالحقوق غير القابلة للتصرف التي تتمتع بها جميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دون أي تمييز، ووفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة.

٢ - وبموجب هذه المادة، فقد قدمت العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها السلمية مساهمات كبيرة من أجل تحسين نوعية الحياة ورفاه الإنسان في جميع أنحاء العالم.

٣ - وتؤدي التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية أيضا دورا في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولهذه الغاية، فإن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تؤمن بضرورة توسيع نطاق جني الفوائد التي تتيحها الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى أقصى حد ممكن.

030517 020517 17-06798 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وفي هذا الصدد، فمن المهم للدول أن تتواصل خارج نطاق العاملين في المجال النووي لتوجيه العاملين في مجال التنمية الدولية بشأن المساهمات التي يمكن أن تقدمها الطاقة النووية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان أعلى مستويات السلامة والأمن، وضمان التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة، وتوعية الجمهور بفوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كلها أمور أساسية لبناء القبول اللازم لتعزيز تطبيق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. كما أن التثقيف الأساسي في مسائل الإشعاع والتدريب وتنمية الموارد البشرية هي أيضا أمور هامة لتحقيق التنمية المستدامة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٥ - فيما يخص تعزيز الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما فتئت تؤدي دورا ضروريا جدا. وتسهم أنشطة الوكالة في إطار هدف ''تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية'' في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦ - ولمواصلة تلبية الاحتياجات المتنامية في مجال تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية، فإن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تشجع الوكالة على العمل بطريقة منهجية أكثر في التوعية بالأنشطة التي تضطلع بها مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية، وعلى تعزيز الشراكات مع المنظمات المعنية من أجل تعضيد أوجه التآزر بين الأنشطة ذات الصلة. وفي هذا السياق، فإن المؤتمر الدولي المعني ببرنامج التعاون التقني للوكالة الذي سينعقد في عام ٢٠١٧، والمؤتمر الوزاري الدولي المعني بالطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، الذي سينعقد في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٧، والمؤتمر الوزاري المعني بالعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية للأغراض السلمية، الذي سينعقد في عام ٢٠١٨، تمثل فرصا هامة لتحقيق هذا الهدف، ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ستدعم بنشاط هذه الاجتماعات التي تنظمها الوكالة.

٧ - وفي الوقت نفسه، فالوكالة مدعوّة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز كفاءة برنامج التعاون التقني الخاص بها وفعاليته وشفافيته واستدامته. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تتحمل جميع الدول الأطراف مسؤولية تسديد الحصة المطلوبة منها في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، وهو أهم آلية لتنفيذ برنامج التعاون التقني، وأن تتخذ خطوات عملية لضمان تحقيق معدلات أعلى لتحصيل التبرعات لصالح الصندوق. وينبغي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز برنامج التعاون التقني وآثاره الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء.

٨ - وفيما يتعلق بتعزيز برنامج التعاون التقني، فتجدر الإشارة إلى أن ترتيبات التعاون الإقليمية، من مثل اتفاق التعاون الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية لآسيا والمحيط الهادئ، والاتفاقية التعاونية للدول العربية الواقعة في آسيا

للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، واتفاق التعاون الإقليمي للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب المتصل بالعلوم والتكنولوجيا النووية، يمكن أن تكون ترتيبات فعالة وكفؤة من خلال تقديم المساعدة وتسهيل نقل التكنولوجيا، واستكمال أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني في فرادى البلدان، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٩ - وعلاوة على ذلك، فمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ترحب بتزايد عدد الدول الأعضاء في الوكالة التي قدمت تبرعات من خلال المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية إلى أنشطة الوكالة المتعلقة باستخدام التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية. وهذا ما مكّن الوكالة من مواصلة تطوير برنامجها ومن التحلي بمزيد من المرونة والسرعة في الاستجابة للاحتياجات الطارئة، كما تجلى ذلك مؤخرا في استجابتها السريعة لجائحة فيروس زيكا.

١٠ - وترحب مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بأن المساهمات في المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية قد بلغت ما مجموعه ١٠٠ مليون يورو، وتشجع الدول الأطراف ومجموعات البلدان والمنظمات المعنية، التي بمقدورها فعل ذلك، على الاستفادة من هذا الإنجاز.

١١ - وترحب مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بالتقدم المطرد المحرز بشأن مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية (ReNuAL) التي سترسي أساسا متينا لتطوير مختبرات حديثة وتفي بالغرض تماما من أجل دعم استمرار النمو في التطبيقات النووية. ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تشجع الوكالة أيضا على بذل مزيد من الجهود بشأن تعبئة الموارد من أجل المشروع التكميلي لتجديد مختبرات التطبيقات النووية

السلامة النووية

١٢ - في حين أن لكل دولة حقا أساسيا في تحديد سياساتها الوطنية الخاصة بها في مجال الطاقة، بما في ذلك سياسات دورة الوقود، وفقا لاحتياجاتها الوطنية ومع مراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة، فإن استخدام الطاقة النووية يجب أن يكون مقترنا، في كافة مراحله، بالتزامات بتحقيق أعلى مستويات السلامة والأمن، وكذلك بضمانات فعالة بالشفافية الكاملة، وبالتنفيذ المستمر لها.

١٣ - ولهذا الغرض، فإن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تشدد على أهمية إنشاء البنى التحتية الملائمة وتنفيذها والتحسين المستمر لها، وكذلك الجهود والاستثمارات في مجال تطوير الموارد البشرية. ومن المهم أيضا أن تواصل الدول الأطراف الاستفادة من الدروس المستقاة من حادث فوكوشيما دايتشي لتعزيز السلامة النووية في جميع أنحاء العالم، مع عملية لوضع سياسات وتنفيذ واتصال بالجمهور تكون مستندة إلى أسس علمية.

١٤ - ولدى إنشاء البنى التحتية للسلامة وتوفير الموارد البشرية الكافية، فإن المنظمات الدولية، من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرها من أطر التعاون المتعددة الأطراف، قد أدت دورا هاما، بوضع معايير وقواعد السلامة، وتوفير خدمات استعراض الأقران وتبادل الممارسات السليمة. ولذلك فينبغي زيادة تشجيع التعاون الدولي من خلال هذه الأطر.

١٥ - وإضافة إلى ذلك، فمع التسليم بأن المسؤولية عن الأمن النووي في إقليم الدولة تقع كليا على عاتق تلك الدولة، ومع الاعتراف بتزايد عدد البلدان التي تنظر في إدخال الطاقة النووية على مزيج إمدادات الطاقة الخاص بها، فإن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تؤكد أهمية التعاون الدولي في مجال السلامة النووية.

١٦ - وفي هذا الصدد، فالدول الأطراف مدعوة إلى اعتماد ''النُّهج المشتركة للحصول على ائتمانات التصدير التي تدعمها الدولة،المعمول بها في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي''، وبشأن إيلاء العناية الواجبة للمسائل البيئية والاجتماعية؛ وإلى أن تقوم، قبل بدء تشغيل أول محطة للطاقة النووية لها، إلى استضافة بعثات استعراض الأقران ذات الصلة التي توفدها الوكالة، من قبيل بعثة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، والخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي، وخدمات استعراض تصميم الموقع والأحداث الخارجية، وذلك في المرحلة المناسبة لأي برنامج نووي.

١٧ - وتقر مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسلامة النووية، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بالأمان النووي، إلى جانب إعلان فيينا المتعلق بالأمان النووي، والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وبأمان التصرف في النفايات المشعة، توفر إطارا لاستعراض الأقران الدوليين وللتعاون الدولي من أجل تعزيز السلامة النووية. وتدعو مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الدول الأطراف التي لم تفعل ذلك بعدُ، إلى المشاركة في هذه الاتفاقيات وتدعو جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقيات إلى العمل على تنفيذها تنفيذا فعالا ومستداما. أما الدول الأطراف التي لم تفعل ذلك بعدُ، فهي مدعوة أيضا إلى الانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة بالمسؤولية النووية.

الأمن النووي

١٨ - ترحب مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بالتقدم المحرز خلال السنوات العديدة الماضية في وضع وتعزيز نظم وطنية للأمن النووي في جميع أنحاء العالم، كما ورد في البيان الصادر في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦، والإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الدولي المتعلق بالأمن النووي: الالتزامات والإجراءات، الذي عقدته الوكالة في عام ٢٠١٦.

١٩ - ويظل تنفيذ تدابير الأمن النووي والحماية المادية مسؤولية أساسية للدول بما تمليه عليها التزاماتها. وينبغي لجميع الدول المحافظة في جميع الأوقات على الأمن النووي الفعلي والشامل لجميع المواد النووية والمواد المشعة الأخرى الخاضعة لسيطرة تلك الدول. وفي الوقت الذي تعترف فيه مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بالتمايزات بين تدابير السلامة النووية وتدابير الأمن النووي، فإنها تؤكد من جديد أيضا على الهدف المشترك وأوجه التآزر الهامة بين هذين المجالين المترابطين.

٢٠ - وتشدد مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح على أن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن النووي تُيسِّر التعاون الدولي في مجال الأنشطة الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية، والنهوضَ بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إذ أن الأمن النووي هو شرط أساسي لإنتاج المواد النووية وغيرها من المواد المشعة وتخزينها ونقلها واستخدامها بحس من المسؤولية، ولتبادل المواد النووية للأغراض السلمية، وللحفاظ على التأييد الشعبي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٢١ - والدول الأطراف مدعوّة إلى الاعتراف بالتحدي الذي تمثله التهديدات الناشئة المحدقة بالأمن النووي، وإلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك التهديدات، على سبيل المثال، التهديد المتمثل بالهجمات الإلكترونية على المنشآت النووية، والحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الأمن الحاسوبي. ويتعين على الدول الأطراف أيضا ضمان توفير ما يكفي من القدرات الوطنية، استنادا إلى تقييمات التهديدات الأمنية الوطنية، لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى، وغير ذلك من الأنشطة غير المأذون بها المرتبطة بتلك المواد، وكشف ذلك والتصدي له.

٢٢ - وتعيد مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تأكيد الدور المحوري للوكالة في تعزيز هيكل الأمن النووي على الصعيد الدولي، وفي تيسير وتنسيق التعاون الدولي فيما بين المنظمات والمبادرات المعنية، وفي تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف على الوفاء بمسؤولياتها الخاصة بالأمن النووي. وفي هذا الصدد، فمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ترحب بنتائج المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: الالتزامات والإجراءات، الذي نظمته الوكالة في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي أكد هذا الدور. وتشجع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الوكالة كذلك على مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف، بناء على طلبها، لتعزيز ضوابطها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة.

٢٣ - وإن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، من خلال مساعدتها للوكالة على الاضطلاع بدورها المحوري في تيسير وتنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن النووي في جميع أنحاء العالم، إنما تشجع الدول الأطراف على تزويد الوكالة، حيثما أمكن، بالموارد التقنية والمالية والبشرية الموثوقة والكافية للاضطلاع بأنشطتها في مجال الأمن النووي، بوسائل منها تقديم تبرعات إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة.

٢٤ - وتعرب مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح عن ترحيبها ببدء نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥، وذلك في ٨ أيار/مايو ٢٠١٦، وتؤكد أهمية تنفيذها بشكل كامل وشامل. فجميع الدول التي لم تنضم بعدُ إلى الاتفاقية، بصيغتها المعدلة، وإلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، مدعوّة إلى أن تفعل ذلك، وإلى أن تنفذ التزاماتها تنفيذا تاما.

٢٥ - وتعرب مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح عن بالغ القلق إزاء الخطر المتمثل في إمكانية امتلاك جهات من غير الدول أسلحة نووية ووسائل إيصالها، أو المواد اللازمة لإنتاج أسلحة نووية، وتذكّر الدول بضرورة الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٢٦ - وتؤيد مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أنشطة مبادرات دولية، من قبيل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة الثمانية، من أجل مواصلة تعزيز الأمن النووي، وكذلك من أجل تشجيع استمرار المشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين، من مثل أعضاء المجتمع المدني وقطاع الصناعة النووية. وترحب مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بإنشاء فريق الاتصال المعني بالأمان النووي، والغرض منه مواصلة العمل لمعالجة التحديات المستمرة والمتطورة التي تحيق بالأمن النووي.

٢٧ - وتدعم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الجهود التي تبذلها الدول بهدف توفير فرص التعليم والتدريب للعاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها السلمية، بوسائل منها إنشاء مراكز للتفوق. وتشجع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح مراكز التفوق على التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي لتعزيز جهود بناء القدرات، بوسائل منها شبكة مراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي، والشبكة الدولية للتعليم في ميدان الأمن النووي.